فلسفة الجملة في النحو الوظيفي

الأستاذ: عزالدين لعناني
جامعة سطيف 2
البريد الالكتروني:laananiazzedinne@gmail.com

الملخص:
يتابع هذا البحث الجملة في اللّغات الطبيعية، في إطار النحو الوظيفي، وذلك من خلال متابعة المعاملة الجادة التي أقيمت بين ثنائية الوصف والإنجاز، فيتشكل من خلال هاته المعاملة فلسفة صورية وظيفية للجملة، فيكون تحليل الجملة في اللّغات الطبيعية، حاملا للخصائص التحتية والصورية.

الملخص بالفرنسية:
Ce travail de recherche a pour objet l'étude de la phrase dans les langues naturelles dans le cadre de la grammaire fonctionll, et ce à travers un suivi précis de la dualité entre la description et la réalisation, de cette relation se forme une philosophie formelle et fonctionnelle de la phrase, l'analyse de la phrase des les langues naturelles se caractérésera par une (analyse) pour jacente et formelle.

الكلمات المفتاحية:
صوري:formel
نحو وظيفي: fonctional grammar
لغة طبيعية: natural language
إنجاز:performance
وصف: descrption

مقدمة:

ما حدث للجملة عند البنيويين و التوليديين أنّها عزلت داخل النسق العلمي أي نسق البنية والعقل، فهي عند البنيويين عبارة عن أشكال متداخلة العلاقات، وبواسطة الوصف والتصنيف تحددّ عناصرها الجزئية والعلاقات الداخلية التي تنظمها، فالجملة - والحال هذه - ما هي إلاّ وحدات متجانسة، والذي يقبل عليها

تحليلا ما عليه إلاّ أن يفك الشفرة التجانسيّة هذه بوصفها وتصنيفها انطلاقا منها وانتهاء إليها، دون إقحام هذه البنية المتجانسة مع أيّ مكون خارجي، أمّا عند التوليديين فالجملة نابعة من العقل، فالعقل يتأمل داخليا ويعرف كل ما يحيط به، فاللّغة - والأمر كذلك - تنطلق منه وتنتمي إليه، وبهذا فالجملة لا يتأتى فهمها إلاّ بالعقل الذي يعرف تجانساتها، وأيّ تغيرات تطرأ على الجملة لا تتم إلاّ داخل العقل/ المفكرة.

وعموما؛ سواء بنيويًا أم توليديًا فإنه تم عزل اللّغة / الجملة داخل الوصف/ نسق العقل والبنية. فالجملة انتقلت من البنية إلى العقل، وهي تروم بذلك أن تستجمع نفسها لكي تعيد مراجعة نفسها، والإنسان بهذا الفعل يروم كشف الحقيقة اللّغوية بمنظور خاص، فتارة بنية يخضعها للملاحظة وتارة يخضعها لنسق عقلي إلاّ أنّ الأمر في الاثنتين عزل في النسق المغلق.

وتأتي نظرية النحو الوظيفي التي تنطلق من قاعدة تواصلية بغية تحطيم النسق المحدّد بحثا عن نسق تواصلي واسع لتضع الجملة بين ثنائيتي الوصف و الإنجاز، فهي تَنتجُ من الوصف والإنجاز، وبهذا فنظريّة النحو الوظيفي تجعل من الجملة ليست صيغة بنيوية أو صيغة توليديّة، إنّما هي صيغة متميّزة تأخذ من التوسط بين الوصف والإنجاز، فالجملة -والحال هذه - تخضع لتبدّلات الذهنية، فهي مشروع لم يكتمل هاربا- دائما وأبدا - بحثا عن الحقيقة، - والأمر كذلك - فما هو واقع الجملة داخل اجتهادات نظرية النحو الوظيفي؟وماهي أهم مبادئها المؤسّسة عليها؟ وكيف أقام علماء نظرية النحو الوظيفي المعاملة الجادة بين الوصف والإنجاز؟

الجملة في نظرية النحو الوظيفي كبنية ما هي إلاّ إفراز للعلاقات الحيويّة المقاميّة، فهي صيغة جاءت ملبيّة للمقام الذي استدعاها تلفظا أو إنجازا على طريقة مخصوصة؛ إن بالنظر مثلا: لتقديم أو تأخير عناصرها، أو بالنظر إلى الحذف الذي يطرأ عليها، أو بالنظر إلى النبر والتنغيم الذي يمارس عليها... فهي نسق من الوحدات لا يمكن مباشرته تحليلا إلاّ بأخذ الظروف التي أنتجتها، والعلاقة المقصديّة بين المتلفظين أثناء عملية التبليغ، وذلك وذلك: "على أساس أنّها تجلّيات لخصائص وظيفية مرتبطة بالغرض التواصلي المروم إنجازه"[1]،

[1]– أحمد المتوكل، 1988،الجملة المركبة في اللّغة العربية، ط1، منشورات عكاظ، الرباط، ص185.

ويمكن أن تتمظهر الجملة بفهم أوضح من خلال الفهم الذي تقدم به "المتوكل" للخطاب[2] إذ هو: "كل إنتاج لغوي يربط فيه ربط تبعية بين بنيته الداخلية وظروفه المقامية بالمعنى الواسع[3]"، فربط التبعيّة هذا يقصد به "المتوكل" بوضوح" أنّ بنية الخطاب ليست متعالقة والظروف المقامية التي ينتج فيها فحسب، بل إنّ تحديدها لا يمكن أن يتم إلاّ وفقا لهذه الظروف"[4] فالجملة - والأمر كذلك - هي نوع من الأنواع التي يتحقق فيها الخطاب، ويدعم هذا قول "المتوكل": "كل إنتاج لغوي فإنّنا قصدنا إيرادها على وجه الإطلاق دون تحديد حجم الخطاب لكي تحيل على الجملة أو جزء الجملة أو على مجموعة من الجمل، إذن كل تعبير لغوي أي كان حجمه"[5]، وبهذا تغدو مليون كلمة تمثل خطابا، كلمة واحدة تمثل خطابا، مجموعة كلمات تمثل خطابا.

فالجملة في نظريّة النحو الوظيفي من هذا كله هي علاقة وطيدة بين الوصف والإنجاز، ولعل القاعدة التواصليّة وآلية القرض والاقتراض التي تعتمدها نظرية النحو الوظيفي هي التي أدت بهذه العلاقة إلى الازدهار، لاسيما اقتراضنا لنظريّة الأفعال الكلامية التي شكلت دورا مهما وشغلت مساحة ليست باليسيرة في توجيه هذه النّظرية، يقول "المتوكل": "أمّا في الدرس اللّساني الحديث فقد اقترضت نظريات لسانيّة ذات توجه تداولي / أو وظيفي - ثنائيّة الفعل اللّغوي المباشر/ الفعل اللّغوي غير مباشر - والمقترحة في نظريّة أفعال الكلام وتبنتها في إطار ثلاثيّة تميّز بين ثلاثة مفاهيم هي: النمط الجملي، والقوة الإنجازيّة الأصليّة، والقوة الإنجازيّةالمستلزمة[6]" ويقول أيضا: "من المعلوم أنّ الجوانب التداوليّة وهي أهم ما تّميز به التوجه الوظيفي في دراسة اللّغة، دُرست أول ما درست في إطار التيار

---

[1] – نملك أن ندّلل على أنّ المتوكل لم يضع تعريفا للجملة نلجأ إليه في مرحلة ما قبل المعيار/الجملة، لكن مفهومها موجود.

[3] – أحمد المتوكل، 2001، قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفيّة – بنية الخطاب من الجملة إلى النص –، ط1، دار الأمان، المغرب، ص16.

[4] – المصدر نفسه، ص17.

[5] – المصدر نفسه،الصفحة نفسها.

[6] –أحمد المتوكل، 2010، الخطاب وخصائص اللّغة العربية – دراسة في الوظيفة والبنية والنمط–، ط1، دارالأمان، الرباط، منشورات الاختلاف، ص50.

الفلسفي المسّمى (فلسفة اللّغة العادّية)؛ حيث عولجت هذه الظواهر من قبيل (الإحالة) و(الأفعال اللّغوية) و(الاستلزام الحواري)... وقد انتقلت هذه المفاهيم المرتبطة بهذه الزمرة من الظّواهر، عن طريق الاقتراض، إلى حقل الدراسات اللّغويّة، إذ إنّ مجموعة من النّظريات اللّغوية - التوليدية منها وغير التوليدية - وظفت هذه المفاهيم في وصفها للّغات الطبيعية[7]"، ومن خلال هذه الحركات الفكريّة التواصليّة، أي ربط الجملة بالغرض التواصلي، واقتراض المفاهيم مثل نظرية الأفعال الكلاميّة ... اضطر الباحث "يحي بعيطيش" إلى مباشرة ربط الجملة بالمفهمة التي وضعتها نظرية الأفعال الكلاميّة، ومحاولة أرضنة وسط حيوي لذلك، والباحث - إذ يفعل ذلك - فهو ينتقد ضبابية الرؤية عند "ديك"و"المتوكل" ؛ إذ لم يقدما تصورا منهجيا حاسًما وواضحًا ودقيقًا يحدّد مفهمة للجملة تتواشج بمفهوم الإنجاز في نظرية الأفعال الكلامية، يقول: "إنّ المتتبع المتفحص لأدبيات نظرية النحو الوظيفي، إن في أبحاث "ديك" أو "المتوكل "- خصوصا في مراحلها الأولى - لا يجد تعريفا واضحا لمفهوم الجملة، يربطها بمفهوم الفعل اللّغوي وفق طرح "أوستين" وتلميذه "سورل"... على الرغم من الصلة الوثيقة، بين مفهوم الجملة بصفة عامة ومفهوم الفعل اللّغوي عند "سورل" بصفة خاصة، فقد تأخر تناول هذه المفاهيم ما يزيد على عشر سنوات منذ بداية النّظريّة عند مؤسسها الأول "ديك" وخمس سنوات على الأقل عند مؤسسها في النحو العربي، أضف إلى ذلك أنّ "المتوكل" عندما تناولها سنة 1989 في كتابه اللّسانيات الوظيفية - مدخل نظري - اقصر على تقديم خلاصة عامة لها، في إطار نظري عام لا يختلف عن الإطار العام الذي قدم فيه للوظيفة في الفكر اللّغوي العربي القديم أو الفكر اللّساني الحديث... ولم يربطها كما سبقت الإشارة بمفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي، الذي ارتكز أساسا على استثمار مفهوم الفعل اللّغوي عند "أوستين" و"غرايس" وإغناء مفاهيم "سورل" بصفة خاصة وتطويرها[8]" .

---

[7]– أحمد المتوكل، 1989، اللّسانيات الوظيفية –مدخل نظري– ، ط1، منشورات عكاظ،المغرب، ص15.

[8]يحي بعيطيش، الفعل اللّغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وأصيل لمفهوم الفعل اللّغوي لدى فلاسفة اللّغة ونظرية النحوالوظيفي)، ضمن كتاب، التداوليات (علم استعمال اللّغة)، 2011،عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، ص89.

وبهذا الفهم؛ فقد أضحى الفعل اللّغوي يمثل المهيمنة التي توجه المفهوم العام للجملة داخل نظرية النحو الوظيفي، فلا يمكن للجملة أن تروج فهما إلاّ به، والجملة بهذا الفعل تتحفز لتبني مشروعها منه، يقول الباحث "يحي بعيطيش": "لكن المتفحص المدقّق للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه النظريّة، خاصة مبدأ الوظيفة التبليغيّة، وبصفة أخص التحليلات التداولية القائمة على مفهوم القوة الإنجازية (force illocutoire)، يدرك بسهولة أنّه على الرغم من شيوع مصطلح الجملة في هذه النّظريّة، إلاّ أنّ مفهومها يرتبط بشكل واضح بنظرية الأفعال اللّغوية لدى فلاسفة اللّغة العادية... والفكرة العامة لهذه النظرة هي أنّ تحليلها لجمل اللّغات الطبيعيّة يقوم على أساس أنّها أنساق لا يمكن تحديد خصائصها إلاّ بظروف إنتاجها انطلاقا من مقاصد متلفظيها أثناء عملية التبليغ، ومن ثمة تكون اللّغة وظيفة وبنية، والجملة في النهاية هي فعل لغوي[9]". لكنه لا يمكن تحقيق الأمن والاطمئنان لمشروع الجملة من خلال الصيغة الفلسفية التي تنوولت بها، وهو ما يدعونا فعلا إلى أن نفهم دقيقا النقد الذي وجهه"المتوكل"إلى فلاسفة اللّغة العادية؛إذ نعتهم بأنّهم لم يجتهدوا في بنية الجملة - تركيبا، ووحدات، وعلاقة بين الوحدات...- وبذلك دعا اللّسانيون أنفسهم لاستثمار الدراسة الفلسفية للّغة العادية، ومحاولة تحقيق الأرضنة لها من خلال تحقيق وسط حيوي لما يتلاءم مع المطالب اللّسانية (نظرية النحو الوظيفي مثلا) ؛ يقول "المتوكل": "لم يعن فلاسفة اللّغة العادية بجوانب أخرى من تداوليات اللّغة الطبيعية كالجوانب المرتبطة بالبنية الإخباريّة للجملة عنايتهم بالإحالة والاقتضاء وأفعال اللّغة والاستلزام الحواري. هذه الجوانب المغفلة في الدرس الفلسفي هي أنواع العلاقات الإخباريّة القائمة بين مكونات الجملة[10]". وبذلك: "عولجت الجوانب التداولية للّغات الطبيعية في إطار الدرس اللّغوي الصرف حيث سعت نظريات لغوية متعدّدة إلى إدماج ما كان يتناول في فلسفة اللّغة العادية في النماذج المصوغة للتمثيل لخصائص اللّغات المروم وصفها[11]".

---

[9]- المرجع نفسه، ص90.

[10]- أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفيّة، ص28.

[11]- المصدر نفسه، ص29.

وبعد هذه العمليات الانصهاريّة التي تحدث للجملة تغدو الجملة ترفض النعوت، لأنّ الأسئلة تتعدّد فيها، وكل وصف يقدم للجملة يعد قتلا لها، فهي وسط حيوي اتصالي تتضافر فيه عديد الوقائع - باقتحام الإنجاز المحفوف بالعلوم -، إلاّ أنّه يمكن تقديم مقاربة عامة لها تحاول أن تجملها وبذلك فـ:"مفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي، يقوم على جانبين متلازمين ومتلاحمين: جانب المقام أو التداول المتمثل في بنية الفعل اللّغوي الدلاليّة والتداولية، وهو الجانب الذي استلهمت فيه مفاهيم نظريّة الأفعال اللّغوية... وجانب المقال أو الجانب البنيوي المتمثل في البنية الصوتية الصرفيّة التركيبيّة، وهو الجانب الذي أجملته نظرية الأفعال اللّغويّة، وفصلته نظرية النحو الوظيفي، من خلال قواعد التعبير التي تشمل البنية الإعرابيّة والبنية الموقعيّة والتمثيل الصوتي الفونولوجي[12]". فالجملة - والأمر كذلك - مشهد تواصلي يستغله مستعمل اللّغات الطبيعيّة داخل العشيرة اللّغوية، فهي - في نظرية النحو الوظيفي - فعل لغوي (دلالي تداولي) يفرز تحقيق بنيوي صوتي تركيبي يعكس خصائص الفعل اللّغوي.

وبما أنّ نظرية الأفعال اللّغوية تمثل البنية التحتيّة لبناء الجملة في نظرية النحو الوظيفي فإنه - والأمر كذلك - يضطرنا البحث إلى الوقوف عندها بغيّة تقديم تغطية موجزة توضّح معالمها وثقلها في التحليل، فالفعل اللّغوي / العمل اللّغوي / الفعل الكلامي ؛ مصطلح استعارته نظرية النحو الوظيفي من فلاسفة مدرسة أكسفورد - ويشتهرون باسم فلاسفة اللّغة العادية - والفعل اللّغوي عندهم: أن تقول شيئا يعني أن تحقّق فعلا.

ينطلق الفتح التحليلي الجديد عند فلاسفة اللّغة العادية "أوستين" من محاولة تحطيم الحركة الفكرية للمناطقة الوضعيين♣ إذ هم "اتجاه فلسفي معاصر يعوّل أساسا على التجربة، تحقيقا للدّقة والتحليل المنطقي للّغة العلماء ولغة الحديث ويعدها المصدر الوحيد للمعرفة، وليس للعقل من عمل إلاّ مجرد تنسيق معطياتها وتنظيمها، ثم تحولت إلى دراسة تحليلية منطقيّة للغة العلم لتحقيق وحدة مشتركة

---

[12]– يحي بعيطيش، الفعل اللّغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وأصيل لمفهوم الفعل اللّغوي لدى فلاسفة اللّغة ونظرية النحوالوظيفي)، ضمن كتاب: التداوليات (علم استعمال اللّغة)، عالم الكتب الحديث، ص121.

♣– المناطقة الوضعيون يدرجون ضمن الاتجاه الفلسفي التحليلي.

بين فروع العلوم المختلفة[13]"، فقد عدّ هذا الموقف الفلسفي تقليديا لابد من مباشرته تصحيحا ومراجعة، فهو لا يكفل التحليل الشامل للجمل وعليه لابد من مجاوزته، وبذلك : "تجلت الخطوط الأولى التي أقدم عليها "أوستين" لاستغلال اللّغة الطبيعيّة في معارضته... الموقف الفلسفي التقليدي الذي كان يذهب إلى أنّ الجمل التي تستحق التحليل والدراسة هي الجمل الوصفيّة، أي تلك الجمل التي تخضع لمعيار الصدق والكذب، وأمّا الجمل التي لا تحتمل الصدق والكذب، فتعدّ من قبيل الجمل التي لا معنى لها وبالتالي تعتبر هامشية[14]"، فالذي كان يجعل هذا الموقف الفلسفي حاضرًا / حيويا هو تحقيق الدلالة بإمكانيّة الصدق والكذب بالنسبة للواقع الخارجي، فتغدو الجمل التي تحوز هذه الإمكانيّة الجمل المركز / الحاضرة في التحليل، ولعل الذي راج بهذه المغالطة الوصفية♣ هو تحديدهم لوظيفة اللّغة، فهي - أي الوظيفة - قسمان: "إحداهما هي: الوظيفة المعرفيّة التي تستخدم اللّغة فيها كأداة تشير إلى وقائع وأشياء موجودة في العالم الخارجي، ولا تزيد مهمة اللّغة بذلك على أن تجيء تصويرا لهذه الوقائع وتلك الأشياء، أمّا الوظيفة الثانيّة للغة فهي: الوظيفة الانفعاليّة؛ ومفادها أنّ الإنسان قد يستعمل اللّغة أحيانا للتعبير عن مشاعر وانفعالات قد تضطرب بها نفسه كما هو الحال عند الشاعر مثلا[15]".

وأمام هذا المأزق - أي المغالطة الوصفية - التي وصفهم بها "أوستين" تبقى إمكانيّة الصدق والكذب بالنسبة للواقع الخارجي حاضرا يلوح في مشروعهم، إذ حاولوا التجذير وتأكيد الإقتناع بالتسجيل الأبدي في هذه الإمكانيّة حينما: "أصروا على أنّ العبارات التجريبيّة هي العبارات ذات المعنى... وحذفوا كل ما عداها من عبارات من دائرة المعنى، مثل: عبارات الميتافيزيقا والأخلاق والجمال بحجة أنّنا لا نجد لها من وقائع العالم ما تطابقه. وبناء عليه تحدّدت مهّمة العبارة ذات المعنى في

---

[13]- المعجم الفلسفي، 1973، مجمع اللغة العربيّة، ط1، الهيئة العامة للشؤون المطابع الأميريّة، مصر، ص214.

[14]- نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربيّة،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل2،جامعة الحسن الثاني، عين الشق، ص137.

♣- المغالطة الوصفيّة: مصطلح نعَت به "أوستين" المناطقة الوضعيين.

[15]- صلاح إسماعيل عبد الحق، 1993، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ط1، دار التنوير، لبنان،ص12.

وصف وتصوير حالة من حالات الوجود الخارجي، ثمّ يجيء الحكم على هذه العبارة بعد ذلك بالصدق أو الكذب بناء على قابليّة هذه العبارة للتحقّق، وإذا أراد الفيلسوف أن يجعل اللّغة موضوعا لبحثه، فليس أمامه سوى البحث في هذه الوظيفة المعرفيّة مضافًا إلى ذلك البحث في العبارة اللّغوية من حيث بنيتها ومعناها[16]". فالمحلّل مهما أوتي من خبرة، لا يمكن له أن ينفك عن العبارة التجريبيّة، وحتى يبقى الفهم على حاله، أي؛ الوفاء لإمكانيّة الصدق والكذب بالنسبة للواقع الخارجي لابد أن تطرد: "من مجال العبارات ذات المعنى في نظرهم مجموعتان من العبارات: الأولى: العبارات التي لا تحمل خبرا كالأمر والاستفهام والتعجب، فالأمر لا يوصف بصدق أو بكذب لأنّه لا يصور شيئا في عالم الواقع، ولا يخبرنا بخبر عن شيء ما حتّى نقول إنّ تصوره صادق أو كاذب، أو أنّ الخبر الذّي جاءنا به صواب أو خطأ... والثانية: هي العبارات التي يستحيل أن ترسم لنا صورة بحيث نستطيع أن نطابق بينها وبين الأصل المخبر عنه ومن أمثلتها العبارات التي تتحدث عن الخيالات والأمور التي تتجاوز الطبيعة (الميتافيزيقا)، لنرى إن كانت الصور صادقة التصوير أو غير صادقة، فأمثال هذه العبارات خالية من المعنى، ولا تصلح أن تكون قضايا من الوجهة المنطقية[17]".

غير أنّ الحال لا يستقر وفق المنظوريّة الوضعيّة المنطقيّة، وذلك بالنّظر إلى الحالة الفكرية الغربيّة، التي تحتفظ بنشاطها الفكري الاستمراري من خلال الإرادة النقدية، فالظواهر - اللّغة مثلا - هي محط تجاربهم ومشاريعهم، هذه التجارب والمشاريع تخضر - كما أسلفنا - من خلال مرونتها؛ إذ تتعدد رؤى بغيّة تحقيق فهم أوضح وشامل يغطي - دائما وأبدا - القصور الذي سبقه، فكل اكتشاف لقصور سابق هو إعادة صياغته لمراجع / نماذج الفهم / الحقيقة ، فالعقل الغربي - والحال هذه - يذاكر ويراجع نفسه دائما بغية كشف المناطق الغائبة التي لم يطأها العقل البشري، وبهذا حمل فلاسفة اللّغة العادية (فلاسفة مدرسة أوكسفورد) بزعامة "أوستين" وتلميذه "سورل" ضرورة تحقيق تحليل جديد للجملة، إذ نهض "أوستين" بتقديم اقتراح جديد نعته بنظريّة أفعال الكلام، صاغ فيه أو زرع فيه بذور النظريّة، إذ قدّم صياغة نظريّة تحفزها مبادئها العامة لأن تتطور وتستمر، ممّا دعا

---

[16]- صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص12/11.

[17]- المرجع نفسه، 254/253.

تلميذه "سورل" إلى الوفاء وتطويرها فيما بعد - كإعادة النظر في فعل القول، وإعادة تصنيف الأفعال اللّغوية... - وبهذا نتساءل ضرورة؛ كيف بعثر "أوستين" الفهم المنطقي الوضعي؟ وكيف تبلور مفهوم الفعل الكلامي عند هذه المدرسة؟

حاول "جون لانكشو أوستين" اقحام المسكوت عنه / الغائب عند الوضعيين المنطقيين فهو بذلك يروم الاعتناء بالمهمّش ومحاولة تقديم دور مركزي له، فانتبه للجمل التي لا تصف واقعا خارجيًّا ولا تحتمل الصدق والكذب، فهذا النوع من الجمل يدافع عن مركزيته من خلال أنّه بمجرّد نطقه يحدث عملا؛ ومثال ذلك: "اذهب، أحذرك من البقاء"، فبمجرد النطق بهذه الجملة ينجر عن ذلك فعلا يتمثل في الأمر والتحذير، وبهذا تدخل الجمل التي من قبيل هذا النوع مركز التحليل والدراسة والنظر.

ونتخطى مباشرة ملابسات المرحلة الأوستينيّة الأولى والثانية تفاديا للإطالة، وكون المرحلة الأولى والثانيّة مرحلتين صححتا وروجعتا من قبل "أوستين" وأفرزتا مرحلة ثالثة تمثل النضج الفكري الذي أراد إبرازه، والذي ورد في فصله الأخير، ومن ثمة فلا بأس أن لا نقدّم تغطيّة التمايز بين العبارات الوصفية والأدائية، وننتقل مباشرة إلى المرحلة النهائيّة لأوستين التي كلّلت جراء أبحاثه من عمليات التّمييز بين الوصف والإنجاز إلى مرحلة الضم الواحد وهو الفعل.

وينطلق المنعطف الثالث للفكري الأوستيني، من خلال تنبّه بضرورة توجيه تفكره إلى الضم بدل التمييز، فالبحث في إجراءات الضم بين الأداء والوصف بات أجدى للنظرية من إرهاق الفكر في البحث في إجراءات التمييز بين الوصف والأداء وبذلك يقول: "ونحن نريد أن نعيد النظر بوجه عام في المعاني والمسائل التي أوردناها وهي: إنّ قول شيء ما على وجه مخصوص هو أداؤه وإنجازه، وبعبارة أخرى: إنّ التكلم بكلام ما على وجه دون وجه هو أنّ نفعل شيئا ما[18]"، ويدعم القول التالي القول الأول ويحسم واضحا بإلغاء ثنائية (وصف/أداء): "يجب أن نتابع سيرنا ونتقدم إلى الأمام ونتساءل : كيف أصبح تمييزنا (الإنشاء - الخبر) على ضوء نظرتنا الأخيرة يعني نظرية الفعل الكلامي وكيف ظهر معها؟... ثم تبيّن أنّ مذهب تمييز (الإنشاء - الخبر) ومذهب فعل الكلام وقوة فعل الكلام كليهما... يدخلان معا تحت

[18]– أستين، 2008، نظريّة أفعال الكلام، (كيف ننجز الأشياء للكلام)، ط2، تر، عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، ص121.

المقولة الكليّة التي هي بمثابة جنس وهي فعل الكلام في صورته العامة، تماما كما تدخل النظرية الخاصة تحت النظرية العامة[19]"، و"أوستين" إذ يفعل ذلك، لا ينتهي بحسمه هذا، بل يقّدم النتائج التي من شأنها أن تثمّنَ إجراءاته وتكسبها نظراتها وحيويتها، وهو بهذا - إن شئنا أن نتأول - ستضحي إجراءاته هذه بذورا في التأسيس لمنهجيّة بحث جديد تتعاظم إذا ما لقيت العناية المستمرة، وبهذا يضع "أوستين" تصرفا يعبّر عن تصرفه في قوله السابق يقول : "

1- إنّ مقولة فعل الكلام كجنس كلي منظورا إليها من موقف أو مقام كلامي كلي هي فقط الظاهرة الوحيدة التي نسعى جهدنا لتوضيحها في نهاية الأمر.

2- إنّ حال الإثبات وحال الوصف وغيرها إنّها هي مجرد أسماء من بين عدد كبير من الأسماء الأخرى التي تشير إلى قوة فعل الكلام، وإذن فحال الإثبات والوصف لا يكاد أن يتمتعان بميزة خاصة...[20]" ، فكل إثبات عن "أوستين" لابد أن يخضع لإرادة الفعل، فالإثبات ما هو "إلاّ عبارات إنجازيّة فعلها الإنجازي غير ظاهر سطحا. الجملتان (8أ- ب):

أ- السماء صافية.

ب- انتصر الجنود في المعركة. حسب هذا التحليل، مشتقتان من الجملتين (14أ - ب) عن طريق "حذف" الفعل الرئيسي: (14) أ- أقول إنّ السماء صافية اليوم.ب - أقول إنّ الجنود انتصروا في المعركة. يؤدي اختزال الصنفين من العبارات بهذه الطريقة، إذن، إلى اعتبار جميع العبارات اللّغوية عبارات إنجازية مع الفرق في أنّ ثمة عبارات إنجازية "صريحة" (ظاهرا فعلها الإنجازي) وعبارات إنجازية "ضمنية" (فعلها الإنجازي غير ظاهر سطحا)[21]".

وبالإيمان الصارم بهذه الاعتقادات / الفروض / يكلل أوستين عمله بمجموعة نتائج، يقول: "ميّزنا أولا مجموعة من الحالات مما نفعله في حال قولنا شيئا ما، فيكون لنا بذلك حكم ينص على أنّه بواسطة القول ننجز فعل الكلام locutionary) (acts وهو إصلاح مختصر يكافئ التلفظ بعبارة ما يكون لها معنى ومرجع، وهذان العنصران يكافئان تقريبا الدلالة في معناها القديم، وقلنا ثانيا، وبالإضافة إلى ذلك،

---

[19]– المصدر نفسه، ص183.

[20]– المصدر نفسه، ص184.

[21]– أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفيّة، ص20.

إنّنا ننجز قوى أفعال كلامية (illocutionary acts) كالإخبار وإصدار الأمر والتحذير ومباشرة الأمور وغير ذلك... ثم ذكرنا ثالثا أنّه يجوز أن ننجز لازم أفعال الكلام (perlocutionary acts)، ويدل هذا على أنّ ما يحدثه الفاعل طبقا لقوله شيئا ما، يكون القيام به تاما؛ وقع الفراغ منه كالجمل على الاعتقاد، والوصول إلى الإقناع والترك، وحتى الوقوع في المباغة والتضليل[22]"،ومن خلال قول أوستين الأخير نلحظ أنّ قولًا وإنجازًا وتأثيرًا قد انوجدت تحت رغبة الفعل، فكل قول هو فعل قول، وكل إنجازٍ هو فعل إنجاز وكل تأثير هو فعل تأثير، ويتعاظم التداخل بين فعل القول وفعل الإنجاز في حيوية يمثلها الشكل التالي:(حيوية الصعود والنزول بالفهم البعيطيشي)[23]".

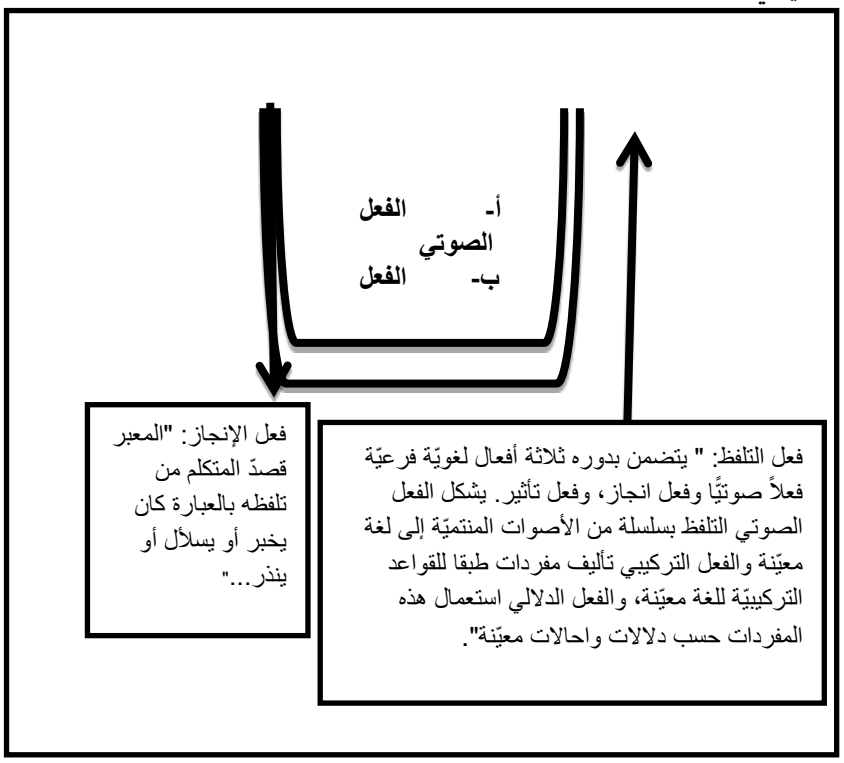

ينجز بتناغم التداخل بين التلفظ وفعل الإنجاز وفعل الإنجاز فعل ثالث هو فعل التأثير الذي يتمثل في آثار الفعلين السابقين على المتلقي كأن يفرح...مثلا؛ ويعرفه

[22]– أستين، نظريّة أفعال الكلام، (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص141.

[23]– ينظر، يحي بعيطيش،

''أوستين" بدقة: "وهذا يعني أنّه لا يزال هناك نوع آخر هو (ج)، ونقصد أنّه لكي ننجز فعل الكلام، وبالتالي قوة فعل الكلام، لابد أيضا من أن ننجز نوعا آخر من الأفعال، فأن نقول شيئا ما قد يترتب عليه أحيانا، أو في العادة، حدوث بعض الآثار على إحساسات المخاطب وأفكاره وتصرفاته، كما يستلزم ذلك لوازم ونتائج قريبة تؤثر على إحساسات المخاطب وأفكاره وتصرفاته، كما يستلزم ذلك لوازم ونتائج قريبة تؤثر على المتكلم وغيره من الأشخاصالآخرين، وقد يقع أن نتعمد إحداث هذه الآثار والنتائج واللّوازم عن قصد ونيّة أو لغرض ما، ومن ثم يجوز أن نتحدث ونحن نأخذ في اعتبارنا اجتماع كل تلك الأمور[24]".

ويذهب المثال التالي موضحا الأطروحة الأوستنية: "أحذرك من قراء الشعر الماجن" فإصدار الفعل القولي ينطلق من بعث الفعل الصوتي المتمثل في تتالي أصوات العبارة التي نملك تقطيعها إلى مفردات ونحن إذ نفعل ذلك نتعرف على معانيها المعجمية فنعرف "قراءة" و"الشعر"... وفي الآن ذات إحالتها إذ نملك التعرف على الكلمات، الشعر الماجن... كمصطلحات داخل حظيرة الأدب، وعلى موقف علماء الدّين في العرف الإسلامي إزاء المجون... والأفعال هذه إذ نتعرف عليها لا يخفى علينا العلاقات التي تنظم هذه المفردات في تركيب، فنتعرف على الفعل والفاعلية والمفعولية... ونحن إذ نقيم فعلا قوليًّا فإننا في الآن ذاته نشيّد فعلا إنجازيًّا يتفجر تحذيرًا... ويستمر تأثيرا على المخاطب فينرعب...

ويتقدم أوستني بتصنيف للأفعال اللّغوية تتمثل في: الفعل الدّال على الحكم والفعل الدّال على الممارسة، والفعل الدّال على التّعهد، والفعل الدّال على مواقف المتخاطبين تجاه السلوكات، والفعل الدال على العرض، فهذه الأفعال تصطّف على التوالي: حكميات: برّأ، قيّم،مراسيات: أعلن، ... وعديات: التزم... سلوكيات: اعتذر،... عرضيات: استنتج[25]،...

ويشترك الحدث الأوستنيّ مع الحدث السوسيري في أنّ فكرهما كان عبارة عن محاضرات، لم يقبلا عليها نشرا وإنّما لملمها أتباعهم وباشروها نشرا، فلم تتعرض لمراجعات أصحابها وبالتالي ليس غريبا أن يكتنفها الغموض اللبس[26].

---

[24]– أستين، نظريّة أفعال الكلام العامة –كيف ننجز الأشياء بالكلام– ، ص131.

[25]– يحي بعيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، ص100.

[26]– ينظر، رامان سيلدن، 2006، موسوعة كمبريدج للنقد الأدبي8، من الشكلانيّة إلى ما بعد البنيوية،

فالحدث الأوستني-والأمر كذلك- مدعاة للتأمل والاجتهاد والاكمالات...فواقعة الوفاة التي حرمت أوستن من مراجعة أعماله ونشرها، حملت (سورلوغرايس) على الوفاء لهذه المنهجية وإثمارها لاحقا بالإضافات والتصحيحات والنتائج. فأعاد سورل تأثيث البيت الأوستني بإقحام الفعل القضوي بين الأفعال الأوستنية؛ إذ يغدو الحال -والأمر كذلك- أربعة أفعال:

- **فعل التلفظ:** ويحتفظ بالفعل الصوتي والتركيب بالفهم الأوستيني. أمّا الفعل القضوي فـ" يعدل الفعل الدلالي عند "أوستن" ذلك أن ما كان يعرف بالفعل الدلالي، وكان يتضمن عنصري المعنى والإحالة ، وهو جزء من فعل القول أصبح عند "سورل" يشكل فعلا مستقلا يسمى "الفعل القضوي" ويشمل فعلين: (أ) فعل الإحالة(ب)

- **فعل الحمل:**أمّا الإحالة فأن أحيل بواسطة العبارة اللّغوية على شخص موجود في العالم الخارجي، والحمل أن أحمل على ذلك الشخص الذي أحلت عليه فعل شيء ما، أي أن أنسب إليه فعل ذلك الشيء، مثال ذلك(45) زيد لغوي، فقد أحلت بزيد على شخص معين، وحملت عليه فعل شيء ما وهو الاشتغال باللّغة[27]" .

و"سورل" إذ يفعل ذلك؛ نلحظ أنّ الحمل والإحالة يشكلان القضيّة التي يحتويها الفعل الإنجازي فيقول: "إذا توفر في فعلان إنجازيان الإحالة نفسها والاسناد نفسه، وإذا كان المدلول الإحالي في كلا الفعلين واحد نقول أنّها تملك القضيّة نفسها[28]".فأخذ القضية بهذا الشكل يرادف القول: "تأويل لما يقوله القول، تتحدد في هذا التأويل هوية الأشياء والأفراد المذكورين، وتتعين الخصائص التي نسندها إليهم[29]".و كذلك القول المنطقي: "تتضمّن موضوعًا وهو بمثابة الشيء المحكوم عليه،

ط1، تر، مج من الباحثين، إشراف، جابر عصفور، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ص518.

[27]- نعيمة الزهري: الأمر والنهي في اللغة العربيّة، ص151.

[28]- John .r Searle: les actes de langage,paris . collection savoir.herman.1972.nouveau tirage. 1996. p67.

[29]- جاك موشلار وآن روبول، 2003، التداوليّة اليوم، تر، سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ط1، المنظمة العربيّة للترجمة، لبنان، ص96.

وتتضمن محمولاً وهو بمثابة إدراك شيء محكوم به، كما تتضمن ثالثا وأخيرًا رابطة وهي بمثابة إدراك نسبة بين الطرفين المحكوم به والمحكوم عليه[30]".

ويتحقّق الوفاق بين القول السيرلي والقولان المنطقيّين من خلال حمل الأشياء على بعضها وإحالتها، ويتحقّق الخلاف من خلال شحن القضيّة بالفعل الإنجازي، فالقضيّة بالفهم السيرلي هي الخضوع لإرادة الفعل الإنجازي وهي فعل في ذاته، خلافا للقضيّة التي هي ناتج فعل امتصت منه القوة الإنجازيّة.

فالأوامر الإنجازيّة ترافق القضيّة كيف ما كان نوعها، وبهذه المرافقة نفهم واضحًا السر لإضافة "سيرل" للفعل القضوي، إذ السّر؛ "هو تمهيده لصياغة تصوره لبنيّة العمل في القول على أساس أنموذج ق (ض) حيث يكون لكل محتوى قضوي (ض) قوة إنشائيّة تتسلط عليه وتكون كل قوة إنشائيّة (ق) قادرة على تحديد دلالة الجملة برمتها مهما اختلفت المضامين القضويّة[31]". وبهذا نملك أو "أنّنا نستطيع أن نعزل جزء الفعل الكلامي الذي يشكل نمطه التمريري أو قوته التمريريّة (الإنجازيّة) عن الجزء الذي يشكل محتواه الخبري (القضوي)[32]". وبهذا نفهم العلة الثاويّة وراء إقحام الفعل القضوي داخل البيتالأوستيني ونفهم كذلك؛ أنّ إدراج سيرل للقضيّة تحكمه التشكيلة الذهنيّة له، إذ ينطلق من منظور فلسفي هذا المنظور يروم دائما استتباع الإرث الفلسفي اليوناني القديم الذي شيّدت على أنقاضه الإرادة الفلسفيّة الحديثة.

أمّا بالنسبة للفعلانالإنجازي والتأثيري "فلا يختلفان في مقترح "سورل" عنهما في مقترح "أوستين" كبير اختلاف[33]". إذ الأول يعبّر عن قصد المتكلم تجاه المخاطب، والثاني يعبّر عن الأثر الذي يلحق بالمخاطب جرّاء ممارسة فعل لغوي عليه، ونصدّق هذا بالتصريح الحرفي السيرلي، فإذا أردنا فعلا تأثيريا يقول: "نحتاج أن نميّز الأفعال التمريريّة التي هي الغاية الخاصة في تحليلنا، عن الآثار والنتائج التي يمكن أن تسفر

---

[30]– محمد أبو ريان وعلي عبد المعطي، 1976، أسس المنطق الصوري ومشكلاته، ط1، دار النهضة العربيّة، لبنان، ص169، 170.

[31]– دائرة الأعمال اللغويّة (مراجعات ومقترحات)، ص26.

[32]– جون سيرل، 2006، العقل واللغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعي)، تر، سعيد الغانمي، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، المركز الثقافي العربي، المغرب، الدار العربية للعلوم، لبنان، ص204.

[33]– أحمد المتوكل،اللسانيات الوظيفيّة، ص21.

عنها الأفعال التمريريّة في المستمعين، فمثلاً: من خلال أمرك بأن تفعل شيئًا أو دفعك إلى أن تقوم به، ومن خلال المجادلة معك قد أتمكن من حثّك، وحين أصدر حكما قد أقنعك، ومن خلال رواية قصة قد أذهلك. في هذه الأمثلة يتعرض الأول من كل زوج من الأفعال لذكر فعل تمريري أو أفعال تمريريّة، وتذكر العبارة الفعليّة الثانيّة أثر ذلك الفعل التمريري على المستمع، كالحث أو الإقناع أو توقع أن يقوم شخص ما بشيء ما[34]". وإذا أردنا فعلا إنجازيا يقول: "حينما أنفث واحدة من تلك النفثات السمعيّة في موقف كلامي اعتيادي، فيمكن القول إنّني أؤدي فعلا كلاميّا، وتقع الأفعال الكلاميّة في عدّة أنواع؛ فبواسطة هذه النفثات السمعيّة أصدر حكما، أو أسأل سؤالا أو أصدر أمرا، أو أطلب طلبا، أو أفسر مشكلة علميّة، أو أتنبأ بحدث في المستقبل[35]". ولا بأس أن ننتبه إلى التركيز السيرلي على الفعل القضويوالإنجازي، إذ الجملة تغدو جملة بتضافر الفعلين، وفي الآن ذاته، انتبه "سيرل" كثيرا إلى تعدّد القوى الإنجازيّة داخل الجملة الواحدة[36]. إذ الجملة "أتسيئ لأبيك" تفيد الاستفام والانكار.

فالجملة السالفة الذكر؛ تتكون من "أ" + "شيء" + ل + "أبي" + "ك" وبضم العناصر تشكل مضمونًا قضويا يتلاحم مع القوة الإنجازيّة المؤشر لها حرفيا بأداة استفهام "أ" و "النبر" فتكون الجملة – والحال هذه – تفيد معنى صريحا "الاقتضاء" ينضاف إليه معنى عرفيا يتمثل في:

_ الاقتضاء:إحالة الضمير المستتر على الابنوإحالة "أبي" على الأبوة التي يساء إليها.

_ والاستلزام المنطقي: إحالة الابنيسيء لأبيه وليس بإمكان الخال أو العم أن يحل محل الابن في هذه الضرورة التي تضبطها القرائن فلا يمكن أن نتذهن أي عمليّة استبداليّة تأليفيّة، ونحن إذ نتأول الجملة، تقتحمنا قوة سياقيّة خاصة تعلن معنى سياقي خاص، تجعلنا نتعاطف معه بشدّة، وهو إنكار المتكلم الإساءة، وبهذا الفعل الإنكاري الشديد، يتواطؤ الجميع على إقرار الدلالة المستلزمة مقاميّا دلالة أصلاً

---

[34]_ جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعي)، ص203.

[35] – المرجع نفسه، ص203.

[36]– أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفيّة، ص23/21.

بدل الدلالة الحرفيّة (الاستفهام) فتكتسب أصليتها دون خرق قواعد التعاون الغراسيّة، ويتمظهر هذا المثال على الشكل التالي[37]:

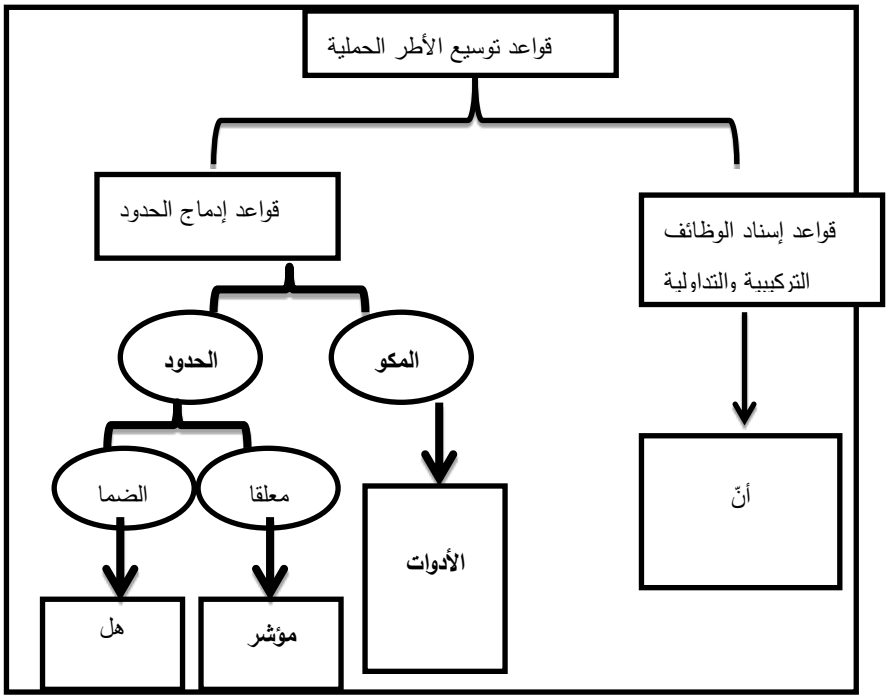

يعدّ المثال السابق المأزق الذي وقعت فيه نظريّة الأفعال اللغويّة، إذ تطلبت اجتهادات وإكمالات أخرى، جسدها الاجتهاد الغرايسي المتمثل في الخطاطة أعلاه، فهي نتيجة حاولت التصدّي للذي: "أصبح يميز في إطار نظريّة "الأفعال اللغويّة" بين القوة الإنجازيّة الحرفيّة، والقوة الإنجازيّةالمستلزمة، أمّا الأولى فهي القوة الإنجازيّة المدركة مقاليّا والتي يدل عليها بصيغة الفعل كما هو الشأن بالنسبة للأمر، أو بالأداة كما هو الحال بالنسبة للنهي، أو بالتنغيم، أو بفعل إنجازي مثل: سأل، التمس، وعد، راهن...ويراد بالقوة الإنجازيّةالمستلزمة القوة الإنجازيّة المدركة مقاميا، والتي تستلزمها الجملة في طبقات معينة، ولا قرائن بنيويّة تدل عليها في صورة

[37]– نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربيّة، ص165.

الجملة...مفاد هذا أنّنا بصدد مستويات دلاليّة ثلاثة: المحتوى القضوي: ويراد به مجموع معاني المفردات التي تتشكل منها الآية الكريمة، القوة الإنجازيّة الحرفيّة: النهي والأمر، القوة الإنجازيّةالمستلزمة: الدعاء[38]".

فالجملة قبل الاشتقاق أي؛ بقضويتها وقوتها الإنجازيّة الحرفيّة تكون تؤدي مساهمة دلاليّة مباشرة، أمّا بعد الاشتقاق أو التوالد الدلالي المتمثل في القوة الإنجازيّةالمستلزمة تكون تؤدي مساهمة دلاليّة غير مباشرة و "قد اصطلح "جرايس" 1975 على تسميّة هذه الظاهرة بظاهرة الاستلزام الحواري". وبذلك فقد تقدّم لهذه الفرضيّة المنهجيّة الجديدة باجتهادي: اجتهاد "غرايس" واجتهاد "سورلي".

كانت نتيجة الاجتهاد الغرايسي الخطاطة السابقة، ولقد ضربنا مثالا يوضحها وإن كان هذا المثال لم يوضّح بحسم كافٍ الإجراءات التي اعتمدها "غرايس" حتى وصل إلى هذه النتيجة، ضف إلى ذلك، أنّه لم يوضح خرق قواعد التعاون ذلك لأنّه ارتبط بالجمل: "الناتجة عن ظاهرة تحجّر القوة الإنجازيّةالمستلزمة أو "تعميمها" حسب مصطلح "جرايس[39]".

وبذلك "يصبح من غير الوارد اللجوء إلى مبدأ خرق قواعد الحوار لرصد الدلالة المستلزمة بل الوارد أن تنقل هذه الدلالة... إلى حيّز الدلالات العرفيّة[40]".

فجاء مبدأ التعاون الذي يتفرع قواعدا محاولة غرايسية لتقديم فهم مقنّن للاستلزام الحواري يروم هذا المبدأ تغطيّة التناسق بين الحمولة الحواريّة وبين أغراضها، ويقدّمه المتوكل: "اجعل تدخلك مطابقا لما يقتضيه الغرض من الحوار الذي تساهم فيه، في المرحلة التي تتدخل فيها[41]".ويتم مبدأ التعاون بتضافر القواعد التالية[42]:

فأن ينوجد هذا المبدأ كمًا، أن يُلتزم بجعل التدخل يحمل من الإفادة ما يتطلبه الفرض من الحوار، وأن ينوجد كيفًا وذلك بالاحترام الحريص على جعل التدخل صادقًا، فلا يقال ما يعتقد أنّه كاذب ولا يقال ما لا يستطاع البرهنة عليه، وأن يتمتع

---

[38]- المرجع نفسه، ص160.

[39]- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفيّة: ص26.

[40]- المصدر نفسه، ص26.

[41]- المصدر نفسه، ص23.

[42]- المصدر نفسه، ص23.

مبدأ التعاون بالورود؛ بأن يجعل التدخل واردا، وأن يروم قاعدة الكيفيّة أن يظل التدخل وفيّا للوضوح والإيجاز ويظل نابذا للغموض والالتباس. نحاول أن نقدم مثالاً يخرق قاعدة الورود لتفجير الفعل استلزاما حواريّا: (يسألني الأستاذ: هل أكملت رسالة تخرجك، فأجيبه أنا مريض، مما يستلزم حواريا، الطالب لن يتخرج هذه السنة، باعتبار الجملة الأخيرة جوابًا لسؤال الأستاذ. ويلتزم هذا المثال الأخير كثيرا باحترام الشروط التاليّة: "

.لا بدّ من احترام مبدأالتعاون بين المتخاطبين.

. لا بدّ من افتراض أنّ الشخص المخاطب يدرك المعنى المستلزم.

.لا بدّ من أن يكون المخاطَب قادرا على الاستنتاج والإدراك. انطلاقا من الافتراض القائم على قاعدة الورود.

.لا بدّ من مراعاة السياق اللغوي والغير اللغوي للخطاب.

.لا بدّ من مراعاة الخلفيّة المعرفيّة بين المتخاطبين.

لا بدّ أن يراعي المُتكلم المعنى العرفي ويعرف العبارات الاحاليّة[43]".

وبالتناوب مع "غرايس" يتقدّم "سورل" أيضا إلى وطأ إمكانيّة المباشر وغير المباشر في الحديث، فينطلق من الإمكانيّة الغرايسيّة، إلاّ انّه يباشر الحادثة اللغويّة المباشرة والغير المباشرة بصيغة أشدّ تطورا، إذ لا يمكن أن نقع أسرى لخرق قواعد التعاون، فهذه المنظوريّة يملأ أن تحلّ منظروريّة أخرى محلها. وانطلاقا من الفهم الغرايسي وتعظيما للمعرفة المتقاسمة بين المتكلم والمخاطب ودفعًا بالطاقة الإستنتاجيّةيمكن أن ينوجد فهمًا استنتاجيّا يحلّ مشاكل الخرق، فالفهم الاستنتاجي يتنسّم من المباشر وغير المباشر، ولكن بالاتجاه نحو اللامباشرة تتفجرّ القوة الاستنتاجيّة أكثر، ولذلك لا بدّ من دعم التحليل لإمكانيّة الاستنتاج، ونسوغ المثال التالي انطلاقا من المثال النموذجي الذي تقدّم به "سورل" ولتكن الجملة (2) التي تعدّ جوابا للجملة (1).

(1) فلنسافر هذا الأسبوع (2) شركتي تعاني سيولة ماليّة

1. اقترحت على (أ) أن يسافر معي هذا الأسبوع، فأجابني بأنّ شركته تعاني سيولة ماليّة،

[43]– يحي بعيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، ص09.

2. أهب أن (أ) كان ردّه واردًا (مبدأ التعاون) فهو لا يخرج عن موضوع المحاوورة،
3. لكن الردّ الوارد أن تكون الإجابة قبولاً أو رفضًا أو اقتراحا مضادًا...،
4. لكن ردّ (أ) لا يتوازى مع هذه الردّود فهو ليس ردًّا واردًا (استنتاج من (1) و (4)،
5. (أ) يقصدذ قصدًا غير قصده الحرفي (استنتاج من (2) و (4)،
6. نعلم جميعا؛ أنّ الظرف، أي السيولة الماليّة للشركة تربط الشخص بأن يسهر على علاج المشاكل وتدبر الأمر وأن لا يغادر الشركة وان الوقت يطول لعلاج المشكلة...
7. لا يمكن لـ (أ) أن يسافر معي،
8. انجاز فعل السفر أن أقبل الاقتراح (الأفعال الكلاميّة)
9. أستنتج من (1) و (6) أنّه لا مجال لسفره معي، فاقتراحي مرفوض،
10. الغرض الحقيقي الانجازي (أ) هو رفض السفر (استنتاج من (7) و (9).

هذه إذا أهم النقاط التي تحاول تقديم تغطيّة موجزة لنظريّة الأفعال الكلاميّة التي تمثل المركزيّة التحتيّة للجملة في نظريّة النحو الوظيفي.

خاتمة:

الجملة في - نظرية النحو الوظيفي قائمة على مبدإ التواصل، فهي بتواصلها هذا مدعاة إلى خلق تحاور العلوم، فنسقها - كما لاحظنا - منجز بتواصل المعارف، فاستعار واقترض من أجل نمائه مفاهيم من نظريات أخرى: كنظرية التواصل، نظرية الأفعال الكلامية، التداولية، المنطق، ... وبحواره هذا يروم تحقيق كفاية نمطيّة لدراسة الظاهرة اللّغوية من المادة التواصليّة كلها، أي تلك المادة الموفورة الوقائع، والتي كما أسلفنا تعذرت دراستها على دي سوسير ولذلك اختار اللّسان منها فقط، وكان قد صرّح بصعوبة الإحاطة بجميع الوقائع ذلك أنّه يجهل الكيفيّة التي تباشر بها هذه الوقائع من أجل تحقيق نمطية لهذه العلوم، فإنّه والحال هذه؛ تكون الجملة في نظريّة النحو الوظيفي قد وضعت نفسها في مادة تُعذرت دراستها في زمن ما، وباستفادتها من تراكم المعرفة اللّسانيّة استطاعت أن تقدم فرضيات ومبادئ منهجيّة تدرس بها الوقائع التواصليّة التي ظلت لزمن طويل يتعذر دراستها، لأنّه لم يكن بإمكانهم تحقيق دراسة علميّة نمطيّة لهذه الوقائع، والجملة في نظرية النحو

الوظيفي اليوم تسعى جاهدة لإنجاز بحوث علمية نمطيّة بمبادئها المنهجيّة لهذه الوقائع الموفورة المتبعثرة، تساعدها في ذلك حواريّتها للعلوم والمعارف وتواصلها مع مختلف الأنساق المعرفيّة.

- من خلال مبدإ التواصل دائما تكون الجملة في نظريّة النحو الوظيفي قد وضعت اللّغة بعيدًا عن كل تجريد، فتدرس اللّغة من حيث هي نشاط اجتماعي حيوي تحكمه أسْيقة ومقامات.

- استطاعت الجملة في نظريّة النحو الوظيفي أن تخرج المبدأ السابق من حيز التنظير إلى حيز التطبيق وتجعل له حيوية علميّة، وأن تبتعد عن التجريد الموفور بكثرة في النّظريات البنيويّة والتوليدية، من خلال اعتمادها المبدأ القاضي بتبعيّة البنية للوظيفة؛ إذ كانت البنية في الدراسات التجريديّة السابقة المركز الذي قام عليه الجهاز الواصف للنظريات، في حين الجملة في نظرية النحو الوظيفي، جعلت المركز الذي تقوم عليه هو الوظيفية وتبعيّة البنية لهذه الوظيفية.

- يمكن وصف الجملة بأنّها معطاءة، إذ جعلت اللّغة نشاط اجتماعي – لاسيما أنّها سليلة للفلسفة التواصلية – فهي تملك أن تثير حيويّة في ميدان تعليميّة اللّغات، وتجعل المتعلم يموج حيوية في استقبال اللّغة، فهي لا تتوقف عند حدود البنية بل تحاول أن تنزله في سياقات تواصليّة معينة.

- استطاعت الجملة في نظريّة النحو الوظيفي أن تخلق منظومة مصطلحيّة شكلت نسقها المعرفي رغم حداثتها.

-الجملة في نظرية النحو الوظيفي حقّقت معاملة جادة بين الوصف والإنجاز.